

الباب الأول

الصيغة العربية بين المبنى والمعنى عند ابن هاني

تمهيد

الصرف - كما عرفه ابن الحاجب في الاصطلاح: «هو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»^(١).

وإذا كان الصرف - كما يتضح من خلال التعريف السابق - يُعنى ببنية الكلمة المفردة بعيدة عن التركيب، فإن هذا لا يعني عدم أهمية دراسة بنية الكلمة الصرفية في التحليل اللغوي لنص ما؛ «إذ إن دراسة الجانب الصرفي في دراسة الأسلوب يكشف عن الإمكانيات التي تحملها الصيغ في استعمالات الأدباء، ومبلغ توافقها مع ما يقرره علم الصرف»^(٢).

وانطلاقاً من ذلك فقد عنيت في هذا الباب بدراسة بنية الكلمة اسماً كانت أو فعلاً في شعر ابن هانيء دراسة صرفية، يمكن الوقوف من خلالها على كيفية توظيف ابن هانيء للبنى الصرفية المختلفة في تحمل المعاني المختلفة، حيث إن التغير في مبنى الكلمة يتبعه تغير في معنى الكلمة، وإن أي زيادة لا بد أن يتبعها زيادة في المعنى.

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ١ .

(٢) الأسلوب والنحو د/ محمد عبد الله جبر ص ٧ .

ولا شك أن تلك الدراسة الصرفية لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياق الذي ترد فيه القصيدة، لأن البنية الصرفية الواحدة قد تحتل أكثر من معنى، فلا بد حينئذ في ضوء سياق القصيدة من تحديد معنى واحد يتلاءم مع وضع الكلمة في التركيب.

ومن ثم أوليت السياق عناية كبيرة، فلم أقم بتحديد المعنى الذي تحمله البنية الصرفية إلا في ضوء السياق الذي ترد فيه.

وقد استعنت في تلك الدراسة بما قدمه الصرفيون من دراسات قيمة حول تصريف الأسماء والأفعال، وما قدموه من معان مختلفة للأبنية.

وقد جاء هذا الباب مكوناً من فصلين:

الفصل الأول: البنية الصرفية للفعل وعلاقتها بالمعنى عند ابن هاني.

الفصل الثاني: البنية الصرفية للاسم وعلاقتها بالمعنى عند ابن هاني.

الفصل الأول

البنية الصرفية للفعل وعلاقتها بالمعنى عند ابن هاني

مدخل

عرف سيبويه الفعل بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع فأما بناء ماضى، ف (ذهب، وسمع، ومكث، وحمد)، وأما بناء مالم يقع فإنه قولك أمرًا (اذهب، واقتل، واضرب)، ومخبرًا (يقتل، ويذهب، ويضرب، ويقتل»^(١).

وفي هذا الفصل سوف أتناول - بمشيئة الله تعالى - ما يختص بتصريف الفعل في ديوان ابن هاني: كأوزان الفعل المجرد، والمزيد، وكيفية صوغ المضارع، ومعاني الأبنية، وحذف إحدى التاءين من الفعل المضارع، وتوكيد المضارع بإحدى النونين.

ولم يكن الهدف من ذلك هو حصر جميع صيغ الأفعال الواردة في الديوان؛ وإنما الهدف هو دراسة بعض هذه الصيغ الفعلية التي تحتاج لتحليل صرفي حتى يتضح معناها.

ومن ثم يتسنى لنا الوقوف على كيفية توظيف ابن هاني للأبنية الصرفية المختلفة للفعل وتصاريدها المختلفة في أداء المعنى المراد، وملاحظة ما لأبنية الفعل المجردة من معان مختلفة تستعمل في السياقات المختلفة،

(١) الكتاب ١/ ١٢.

وما للزيادة في بنية الفعل في تغير في المعنى الذي تحمله الصيغة، كدلالة (تفاعل) مثلا على المشاركة، ودلالة (استفعل) على الطلب، والمادة الأصلية للفعلين واحدة، وهي (فَعَلَ).

وقد يكون للصيغة الفعلية أكثر من معنى، كـ (استفعل)، حيث تأتي للطلب نحو: (استعان واستغفر)، والتحول نحو: (استحجر الحجر)، والاتخاذ نحو: (استعبد عبدا)، ولإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: (استعظمه)، أي وجده عظيما، ومطاوعة (أَفْعَلَ) نحو: (أكانه فاستكان)، وموافقة (أَفْعَلَ) نحو: (استحصد الزرع وأحصد)، وموافقة (تَفَعَّلَ) نحو: (استكبر وتكبر)، وموافقة المجرد نحو: (استغنى وغنى)، والإغناء عن المجرد نحو: (استأثر واستحيا واستنكف)، والإغناء عن (فَعَلَ) نحو: (استرجع) - إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، فلم يجيء على (فَعَلَ) كما جاء (أَمَّن) - إذا قال: آمين، و(سَبَّح) - إذا قال: سبحان الله^(١).

وحيث لا بد من مراعاة السياق الذي وردت فيه الصيغة لتحديد المعنى الذي يتلاءم مع مراد الشاعر.

وسوف يلاحظ من خلال التحليل الصرفي لأبنية الفعل في شعر ابن هاني أهمية تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي إليه الفعل في الوصول إلى معناه، ومثال ذلك الفعل (سَحَّ)، فلو قيل: (سَحَّتْ الشاة) بمعنى (سمنت) فهو من باب (سَحَّ يَسْحُ)، وإذا قيل: (سَحَّ المِطر) بمعنى: انصب، فهو من باب (سَحَّ - يَسْحُ).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٧، ٤٥٨.

ويستخدم ابن هانيء الفعل المضارع كثيرا مؤكدا بالنون، وسوف أبين وظيفة هذه النون، والسياقات المختلفة التي احتاج فيها ابن هانيء إلى تأكيد المضارع بهذه النون.

وقد جاء هذا الفصل مكونا من المباحث التالية:

المبحث الأول: أوزان الفعل المجرد.

المبحث الثاني: أوزان الفعل المزيد، ودلالاتها.

المبحث الثالث- صوغ المضارع.

المبحث الرابع: توكيد الفعل المضارع بإحدى النونين.

obekandl.com

المبحث الأول

أوزان الفعل المجرد

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزید.

والمجرد - وهو ما خلا من الزوائد - له بناءان: ثلاثي ورباعي. والرباعي يأتي على وزن (فَعَّلَل). وقياس مضارعه ان يأتي بضم أوله، وكسر ما قبل آخره.

وهو يكون لازماً، نحو: (عَزَيْدَ)، ومتعدياً نحو: (دَخَرَجَ)، وقد يصاغ من اسم رباعي لعمل بمسماه، نحو: (قَزَمَصَ القرموص)، أو لمحاكته، نحو: (عقرب الشيء)، إذا لواه كالعقرب أو لجعله في شيء، نحو: (فلفلت الطعام)، أو لإصابته، نحو: (عرقبه) - إذا أصاب عرقوبه، أو لإصابة به، نحو: (عرجنه)، أي: أصابه بعرجون، أو لإظهاره، نحو: (عسلجت الشجرة)، أي: (أخرجت عساليجها)، وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته، نحو: بسملت، وحمدلت^(١).

وقد يكون لموافقة الثلاثي المضاعف الذي زيد فيه حرف للتكثير، نحو: (فككبوا فيها)، (فدمدم عليهم)^(٢).

ذلك أن الثلاثي المضاعف مثل (كَبَّ) - وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد - قد يزداد عليه حرف للتكثير، فيقال: «(كَبَّبه)»، وهذا هو الأصل،

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٤٨، ٤٤٩.

(٢) شرح الشيخ بحرق اليميني على لامية الأفعال ص ٢٠.

ولك أن تبدل المزيد حرفا مماثلا للفاء، فتقول: (كَبَّكَبَه)، وقد سمع عن العرب الوجهان في أفعال كثيرة، فيدل على أنه مقيس»^(١).

ومما ورد في الديوان من ذلك: [الطويل]
وَكَفَّكَتْ عَنْهُمْ مَنْ يَجُورُ وَيَعْتَدِي وَأَمْنَتْ مِنْهُمْ مَنْ يَخَافُ وَيَجْزَعُ^(٢)

ف (كَفَّكَتْ) مضاعف رباعي يوافق (كَفَّفَ) مضاعف الثلاثي.

وهذا هو رأي الكوفيين، وعليه يكون الفعل مزيدا، وحرف الزيادة فيه، وهو الكاف بدل من تضعيف العين في (كفف).

أما البصريون غير الزجاجي فإنهم يرون أن ذلك البناء حروفه كلها أصلية، لأنه يختلف عن بناء الثلاثي المضاعف.

أما الزجاج فيرى أن الصالح للسقوط زائد^(٣).

وعلى كل الآراء السابقة لا يختلف وزن الفعل، وهو (فَعَّلَلٌ)، لأنه حتى لو كان زائدا فهو ناتج عن تكرار أصل، ومن ثم يقابل بما يقابل به الأصل.

ومن ذلك أيضا قول ابن هاني: [الطويل]

فَلَمَّا اِطْلَخِمُ الْأَمْرُ أَخْفَتَ زَارَهُ فَمَجْمَعٌ تَعْرِيفًا وَقَدْ كَانَ صَرْحًا^(٤)

(١) حاشية الشيخ احمد الرفاعي على شرح بحرق اليميني على لامية الأفعال ص ٢٠ .

(٢) الديوان ص ١٩٩ ، يخاطب الشاعر هنا القائد جوهر، والضمير في (عنهم) يعود على أهل مصر.

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٤) الديوان ص ٧٨ ، اطلختم: أظلم، أخفت: خفض وأخفى، مجمع في حديثه: لم يبينه، ويقصد بالأمر هنا: الحرب بين القائد جوهر، وأعدائه ممن كانوا يحتلون مصر، والضمير في (زاره) يعود على العدو.

ف (مَجْمَع) مضاعف رباعي، موافق ل (مَجَج).

ومنه أيضا: (بَخْبَخ) في قول ابن هانيء يمدح المعز: [الطويل]
لَكَ الْأَرْضُ دُونَ الْوَارِثِينَ وَإِنَّمَا دَعَوْتَ الْوَرَى فِيهَا عَفَاةً فَبَخْبَخُوا^(١)

ومنه أيضا: (لَخْلَخ)، وقد ورد مضارعه في قول ابن هانيء: [الطويل]
بِهَا أَرْجَوَانِي الشَّقِيقِ كَأَنَّهُ خُدُورٌ تُذْمَى أَوْ نُحُورٌ تُلْخَلَخُ^(٢)
وقد جاء هنا مبنيًا للمجهول، وإذا جاء على أصله ضم أوله وكسر ما قبل آخره - كما ذكرت آنفا.

أما الثلاثي فإنه يأتي على ثلاثة أوزان: (فَعَلَ - فَعُلَ - فَعِلَ).

أما (فَعُلَ) فالقياس في مضارعه أن يأتي على وزن (يَفْعُلُ)، وقد ذكر الصرفيون أن هذا الوزن يغلب على «أفعال الطبائع ونحوها، كحَسُنَ، وَقَبِحَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ لَازِمًا»^(٣).

ومما جاء في الديوان على (فَعُلَ - يَفْعُلُ) دالا على فعل الطبائع: (كَرُمَ)،
و(لَوْمَ) كما في قول ابن هانيء في مدح جعفر بن علي: [المتقارب]
كَرُمْتَ فَكُنْتَ شَجِيًّا لِلْكَرَامِ فَلَمْ تَتْرِكِ الْقَطْرَ حَتَّى لَوْمَ^(٤)

(١) الديوان ص ٨٣، العفاة: طلاب المعروف، وبخبخوا: قالوا: بخ بخ، وهي اسم فعل للتعظيم، والتعجب، والمدح، وأراد هنا السرور والاستبشار.

(٢) الديوان ص ٨٣، تَلْخَلَخُ: تُطَيَّبُ بالطيب، والضمير في (بها) يعود على الأرض التي تضم جيش المعز.

(٣) المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص ٤٨.

(٤) الديوان ص ٣٢٩.

والقياس في مضارع (فَعَلَ) أن يأتي على وزن (يَفْعَلُ)، وهو «يكثر فيه العلل والأحزان والأضداد، كَسَقِمَ، ومَرَضَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، وتَجِيءُ الألوانُ والعيوبُ والحلى كلها عليه»^(١).

والقياس في مضارع (فَعَلَ) أن يأتي على وزن (يَفْعَلُ) إذا كانت فاؤه واوا، أو إذا كانت عينه أو لامه ياء، أو إذا كان مضاعفا لازما.

ومن أمثلة ذلك قول ابن هانيء في مدح المعز: [الكامل]
وخطبتُ قبل القوم خُطبةً فيضِلُ أثنى عليك فوعدُ رَبِّكَ قَدْ وَفَى^(٢)
فالفعل (وَفَى) الوارد في البيت فاؤه واو، ومن ثم فقياس مضارعه أن يأتي على (يَفِي) - بكسر العين.

ومن ذلك قوله مخاطبا يحيى بن علي: [الكامل]
لهفي عليك أما تَرِقُّ على العُلَى أم بين جانحتَيْكَ قَلْبُ حديدِ^(٣)
فالفعل (رَقُّ) ثلاثي مضاعف لازم، لذا جاء مضارعه في البيت بكسر العين: (تَرِقُّ)، وهذا هو القياس.

وقد ورد في الديوان مجيء مضارع (فَعَلَ) المضاعف اللازم بضم عينه على غير قياس، وذلك في قوله يصف كرم ومجد المعز: [الكامل]
كرم يَسُحُّ على الغمام وفوقه مَجْدٌ يُنِيفُ على الكواكبِ مِنْ عِلِّ^(٤)

وقوله: [الطويل]

(١) المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص ٤٨ .

(٢) الديوان ص ٢٠٦ .

(٣) الديوان ص ١١٠ .

(٤) الديوان ص ٢٨٥ .

سَقَّتْهُ فَمَجَّتْ صَائِكَ الْمِسْكَ حُقْلًا تَسْحُ وَأَذْرَتْ لَوْلُو النِّظْمِ نُضْحًا^(١)

فالفعل (سَحَّ) ثلاثي مضاعف ورد في اللغة لازما ومتعديا.

أما اللازم فقد ورد مضارعه بكسر العين (يَسْحُ)، وهذا هو القياس فيه، كما ورد أيضا بضم العين (يَسْحُ)، وهذا على غير قياس، ويختلف معنى (يَسْحُ) - بالكسر - عن معنى (يَسْحُ) - بالضم.

فالأول بمعنى سَمِنَ، يقال: (سَحَّتْ الشاةُ والبقرة تَسْحُ سحا وسحوحا إذا سَمِنَتْ غاية السِّمَنِ... وقال اللحياني: (سَحَّتْ تَسْحُ) - بضم السين^(٢).

والثاني بمعنى سال واشتد انصبابه، يقال: «سَحَّ الدمعُ والمطرُ والماءُ يَسْحُ سَحًا وسَحوحًا، أي: سال من فوق واشتد انصبابه»^(٣)، وهذا هو معنى الفعل (يَسْحُ) الوارد في بيت ابن هانيء السابق، أي: كرم يسيل على الغمام.

أما المتعدي فيرد على (يَسْحُ) - بضم العين، وهذا هو القياس فيه، يقال: «سَحَّ الماءُ وغيره يَسْحُه سحا»: صبه صبا متتابعا كثيرا»^(٤).

ومما ورد أيضا بضم العين على غير قياس الفعل (خَبَّ - يَخْبُ) بمعنى عدا، وسار سريعا، كما في قول ابن هانيء يصف جيش المعز: [الكامل] جَيْشٌ تَخَبُّ سَفِينُهُ وجياده فَتَضِيقُ طَامِيَةٌ وَفُفٌ مَجْهَلٌ^(١)

(١) الديوان ص ٧٦، سَقَّتْهُ أي: سقت السحائب منرج اللوي المذكور قبل هذا البيت، وهو ما التوى من الرمل، ومجت: بصقت، الصائك: اللاصق، الرَّطْبُ جمع ناضح، من نَضَحَ الماءَ رَشَهُ.

(٢) لسان العرب، مادة (سحح).

(٣) لسان العرب، مادة (سحح).

(٤) لسان العرب، مادة (سحح).

أما (خَبُّ البحرِ) بمعنى (هاج) فمضارعه يأتي على (يَخِبُّ) على القياس^(١).

وهكذا فإن تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي إليه الفعل يساعد في تحديد معناه، وذلك في ضوء السياق الوارد فيه.

والقياس في (فَعَلَ) أن يأتي على وزن (يَفْعُل) إذا كان مضاعفا متعديا، أو إذا كانت عينه أو لامه واوا، أو إذا أريد به المفاخرة ما لم يوجد به داع من دواعي الكسر، فإذا لم يدل على المفاخرة رد إلى الأصل فيه، فإذا كان أصله الكسر كسر، وإذا كان أصله الفتح فتح.

ومن ذلك قول ابن هانيء: [الكامل]

وكانما سلب القشاعم ريشها مما يشق من العجاج الأكد^(٢)

فالفعل (شَقَّ) ماض ثلاثي مضاعف متعد، لذا جاء مضارعه في البيت بضم العين.

ومنه الفعل (يَسُدُّ) في قوله: [الكامل]

قُلْ للمليك ابن الملوك الصيد قولاً يسُدُّ عليه عَرَضُ اليد^(٣)

فقد جاء بضم العين؛ وهذا هو القياس؛ لأنه مضارع (سَدَّ) الثلاثي المضاعف المتعدي.

(١) الديوان ص ٢٨٨ ، الطامية: البحر الزاخر، القَف: ما ارتفع من الأرض.

(٢) لسان العرب ، مادة (خبب) .

(٣) الديوان ص ١٦٢ ، القشاعم جمع (قشعم) ، وهو النسر، وهو هنا يصف قوة الجيش، وما يثيره من غبار أثناء الحرب، يمنع النسور من الطيران، فكأن الجيش قد سلب ريش القشاعم.

(٤) الديوان ص ١١٠ ، يقصد بالمليك ابن الملوك الصيد: يحيى بن علي.

ومنه قول ابن هاني: [الطويل]

السبغ العلى والأرض كادت تفخرُ لولا يظلك سقفاها الموار^(١)

فالفعل (فخر) ليس به داع من دواع كسر عينه في المضارع، ولذلك لما أريد بمضارعه الدلالة على المفاخرة ضمت عينه، فقيـل: (يُفخرُ)، والمعنى: (كادت الأرض تفوق السماء في الفخر).

ولو لم يرد هذا المعنى لصيغ المضارع على أصله، والقياس في (فخر) أن يأتي مضارعه على (يُفخرُ)؛ لأن عينه حرف حلق، وهو الخاء، ولم يشتهر بكسر أو بضم.

ويرى الجمهور أن كون عين الفعل الماضي حرف حلق لا يمنع من مجيء مضارعه على (يُفعل) - بالضم، إذا أريد به المفاخرة، وذلك خلافا للكسائي^(٢).

وقد جاء في الديوان مضارع الفعل (حج) على (يُحجُّ) شذوذاً، وذلك في قوله: [الكامل]

تغدو عليها الشمس بازغةً فتُحجُّ ناسكةً وتُغمِرُ^(٣)

فالفعل (حج) مضاعف متعدي، وقد جاء مضارعه في البيت بكسر العين، وهذا شاذ، والقياس أن يكون بضم العين (يُحجُّ)؛ لأنه متعدي.

(١) الديوان ص ١٥١، الموار: المتحرك، والخطاب في (يُظلك) للمعز.

(٢) شرح الشيخ بحرق اليماني على لامية الأفعال ص ٤١.

(٣) الديوان ص ١٦٨، الضمير في (عليها) يعود على (بيئة) المذكورة قبل هذا البيت، والمراد بالبيئة: القبر الذي يضم والده جعفر بن علي.

والقياس أن يأتي (فَعَلَ) على وزن (يَفْعَل) إذا لم يدل على مفاخرة، وكانت عينه أو لامه حرف حلق، وهي (الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين)، وذلك بشرط ألا يكون مضاعفاً، وألا يشتهر بكسرة، وألا يشتهر بضمّة.

ومن ذلك قوله: [الكامل]

وسألتُ رَبَّ البيتِ بآئِنِ نبيِّهِ وجعلتُكَ الزُّلْفَى إليه فأزْلَفَا^(١)

فكل من (سأل) و(جعل) عينه حرف حلق، ومن ثم فالقياس في مضارعه ان يكون بفتح العين، فيقال: (يَسْأَلُ)، و(يَجْعَلُ).

فإذا لم تكن عين الماضي حرف حلق جاز في مضارعه أن يأتي على وزن (يَفْعَلُ)، أو (يَفْعَلُ) ما لم يتعين أحدهما بشهرة.

فمما اشتهر بالضم مضارع ما جاء في قوله: [الكامل]

وهربتُ منه إليه في خُرْمَاتِهِ أَدْعُوهُ مُبْتَهَلًا وأسألُ مُلِحِفًا
وخطبتُ قبلَ القومِ خطبةً فيصَلُ أُنْثِي عَلَيْكَ فَوَعْدُ رَبِّكَ قَدْ وَفَى^(٢)

فكل من الفعل (هَرَبَ)، و(خَطَبَ) ليس عينه حرف حلق، ومثل هذا يجوز في مضارعه الضم والكسر ما لم يشتهر بأحدهما، وهنا اشتهر مضارع (هرب)، و(خطب) بانه مضموم العين، حيث يقال: (يَهْرُبُ)، و(يَخْطُبُ).

ومما اشتهر بضم عينه أيضا الفعل (يَعْفَلُ) مضارع (عَفَلَ)، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

ألقاك بالأملِ الذي لا ينشي وأراك بالقلبِ الذي لا يَعْفَلُ^(١)

(١) الديوان ص ٢٠٦، الزلْفَى: التقرب، والخطاب في (جعلتك) للمعز.

(٢) الديوان ص ٢٠٦، الضمير في (منه)، و(إليه) يعود على المعز.

ومنه أيضا الفعل (جلا - يجلو)، كما في قول ابن هانيء يمدح المعز:
[الكامل]

إِنَّ التَّجَارِبَ لَمْ تَزِدْهُ حِزَامَةً هَلْ زَائِدٌ فِي الْمَشْرِفِي الصَّيْقَلُ
لَكُنَّمَا يَجْلُو دَقِيقَ فِرْنِدِهِ حَتَّى يَبِيَّتَ وَنَارُهُ تَتَأَكَّلُ^(٢)

أما الفعل (بييت) فهو مضارع (بات)، وقد كسرت عينه في المضارع؛ وهذا هو القياس فيه؛ لأنه من ثلاثي يأتي العين.

و«باب (فَعَل) لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله، واتسع التصرف فيه»^(٣).

ومن المعاني التي يأتي لها: «غلبة المقابل، والنيابة عن (فَعَل) في المضاعف واليائي العين، واطراد صوغه من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إنالتها، أو عمل بها، وقد يصاغ لعملها، أو عمل لها، أخذ منها»^(٤)، كما يأتي لـ «الجمع والتفريق والإعطاء والمنع والامتناع والإيذاء والغلبة والدفع والتحويل والتحول والاستقرار والسير والستر والتجريد والرمي والإصلاح والتصويت»^(٥).

(١) الديوان ص ٢٨٧.

(٢) الديوان ص ٢٨٦، يمدح هنا المعز، فيقول: إن التجارب لم تزد المعز حزامة كما أن الصيقل - وهو من يصقل السيوف ويشحذها - لا يزيد شيئا على السيف، وإنما يزيده حدة.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٧٠.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤٢.

المبحث الثاني أوزان الفعل المزيد، ودلالاتها.

الفعل المزيد هو ما كان فيه حرف من حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها).

وأقصى ما يمكن أن يصل إليه الفعل بعد الزيادة هو ستة أحرف، ومن ثم يزداد على الرباعي المجرد حرف، وحرفان، ويزاد على الثلاثي، حرف وحرفان وثلاثة.

وكل زيادة لا بد أن تكون لمعنى غالباً، وفيما يلي أذكر الصيغ التي يأتي عليها الفعل المزيد، ودلالاتها.

أ- أوزان مزيد الثلاثي.

١- أفعل.

وهذه الصيغة مزيدة بالهمزة، وتأتي لمعاني التعدية ك (أقامه)، أو الكثرة ك (أضب المكان)، أو الصيرورة ك (أغد البعير)، أو التعريض ك (أبعته)، أو السلب ك (أشكيت)، كما تأتي لتدل على مصادفة الشيء على صفة مشتقة من الفعل الثلاثي ك (أحمده)، كما تأتي للدلالة على البلوغ نحو (أعشرت الدراهم)، و(أمسينا)، و(أنجدنا)، أو موافقة (فعل) ك (أحزنه)، أو مطاوعته ك (أقشع السحاب)^(١).

(١) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ص ١١٠، ١١١.

وقد جاءت هذه الصيغة في الديوان لإفادة معنى التعدية، كما في قول ابن هانيء مخاطبا المعز: [الكامل]

أخْشَاكَ تُنْسِي السُّمْسَ مَطَّلَعَهَا كما أنسى الملائك ذِكْرَكَ التَّسْبِيحا
صُوِّرَتْ مِنْ مَلَكُوتِ رَبِّكَ صُورَةً وأمدها علما فكنت الروحا^(١)

فالفعل (نَسِيَ) يتعدى لواحد، فإذا دخلت عليه همزة التعدية وقيل: (أَنْسَى) أصبح متعديا لاثنين، وقد جاء في الشطر الأول من البيت الأول مضارعه، وهو: (تُنْسِي)، ومفعولاه: (الشمس)، و(مطلعها)، كما جاء في الشطر الثاني (أنسى) وقد تعدى لمفعولين: (الملائك)، و(التسبيح).

كذلك الفعل (مَدَّ) يتعدى لواحد، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاثنين كما في البيت الثاني، حيث تعدى إلى مفعولين: الضمير (ها)، و(علما).

كما وردت صيغة (أَفْعَلْ) في الديوان أيضا بمعنى الصيرورة، كما في قوله: [الطويل]

أَنْظَلِمُ أَنْ شِمْنَا بَوَارِقَ لُمْحَا وضحن لساري الليل من جنب

فمعنى (أَنْظَلِمُ): أنصير في حالة ظلام؟

وقوله: [البسيط]

يُخْرِمِنُ فِي الرِّبِطِ مِنْ مَثْنَى وَوَاحِدَةً وليس يحرمين إلا في المواعيد^(٣)

(١) الديوان ص ٧٤ .

(٢) الديوان ص ٧٥ ، توضح: مكان .

(٣) الديوان ص ٨٩ ، الرِّبْط جمع ربطة، وهو كل ثوب رقيق لين يشبه الملحفة، يُخْرِمِنُ: يدخلن في الإحرام، يُخْرِمِنُ: يمنعن، والمعنى: تحرم الفتيات العشاق أنفسهن، أي: لا يفين بمواعيدهن، ف (العشاق) مفعول به أول ل (تحرم)، و(أنفسهن) مفعول به ثان.

فالفعل (يُحْرِمُن) في الشطر الأول مضارع (أَحْرَمَ)، والمعنى: صرن في حال إحرام.

أما (يُحْرِمُن) في الشطر الثاني فهو مضارع (حَرَمَ)، بمعنى: منع.

وقوله: [الطويل]

إِذَا حُلَّةٌ بَانَتْ لَهَوْنَا بِذِكْرِهَا وَإِنْ أَقْفَرَتْ دَارًا كَفَتْنَا الْمَعَالِمَ^(١)

ف (أقفرت) بمعنى: صارت إلى قفر، أي: أرض خلاء.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

وَدَنْتُ إِلَيْهِ الشَّمْسُ حَتَّى زُوِّجِمْتُ وَاخْضَرَ مِنْهُ الْأَفْقُ حَتَّى أَغْشَبَا^(٢)

أي: صار ذا عشب.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

يُذْنِي الصَّبَاحَ بِحَطْوِهِ فَعَلَامَ لَا يُذْنِي الْخَلِيْطَ وَقَدْ أَجَدَّ نُزُوحَا^(٣)

ف (أجد) هنا بمعنى: (صار ذا جدّ واجتهاد)، جاء في المعجم الوسيط: «جَدَّ في الأمر: اجتهد... وأَجَدَّ فلانٌ: صار ذا جدّ واجتهاد»^(٤).

كما وردت بمعنى البلوغ، وذلك في قوله: [البسيط]

لَوْ أَصْحَرُوا فِي فِضَاءٍ مِنْ صُدُورِهِمْ سَدُّوا عَلَيْكَ فُرُوجَ الْبَيْدِ بِالْبَيْدِ^(٥)

(١) الديوان ص ٣٣٧ .

(٢) الديوان ص ٤٦ ، الضمير في (إليه) يعود على جعفر بن علي.

(٣) الديوان ص ٧٠ ، فاعل (يذني) ضمير مستتر يعود على البرق، المذكور قبل هذا البيت، والخليط: المخالط، والصاحب، وأجدّ نزوحا: جد في سيره باعدا.

(٤) المعجم الوسيط ١ / ١٠٩ .

(٥) الديوان ص ٩٥ ، الضمير في (أصحروا) يعود على معشر المعز.

فالمعنى: لو بلغوا الصحراء.

٢- فَعَّل.

وتأتي لمعاني: التعدية مثل (أَدَّب)، والتكثير مثل (غَلَّقَت)، والسلب مثل (قَرَّدَتِه)، والتوجه مثل: (شَرَّقَتْ - غَرَّبَتْ)، والاختصار مثل: (أَمَّنَتْ)، والنسبة مثل (عَدَّلْتُهُ - فَسَّقْتُهُ).

وقد ورد في الديوان للتعدية كما في قوله: [الطويل]

تَحَمَّلَ سَارِيهَا إِلَيْنَا تَحِيَةً فَهَيَّجَ تَذَكَارًا وَوَجَدَا مُبَرِّحًا^(١)

فالفعل (هاج) لازم، فإذا ضعفت عينه كما في البيت صار متعديا لواحد، حيث نصب (تذكارا) مفعولا به.

وقوله مخاطبا المعز: [البسيط]

لَوْ خَلَدَ الدَّهْرُ ذَا عِزِّ لِعَزَّتِهِ كُنْتُ الْأَحَقُّ بِتَعْمِيرِ وَتَخْلِيدِ^(٢)

فالفعل (خَلَدَ) لازم، وقد صار في البيت بالتضعيف متعديا، فنصب (ذا عز) مفعولا به.

وقوله: [الطويل]

وَلَمَّا تَهَادَى نَكَبَ الْبَيْدَ مَعْرُضًا وَأَتَاقَ سَجَلًا لِلرِّيَاضِ فَطَفَّحًا^(٣)

(١) الديوان ص ٧٥، الضمير في (ساريا) يعود على السحاب، أي: تحملت السحاب تحية من أحباب الشاعر، مبرِّح: شديد.

(٢) الديوان ص ٩٥.

(٣) الديوان ص ٧٥، نكب البيد: عدل عنها معرضا، وهو السحاب، أتاق: ملأ، السجل: الدلو العظيمة، طفح الوعاء: ملأه حتى فاض منه الماء.

فالفعل (نكَّب) يتعدى بـ (عن)، وقد صار بالتضعيف متعديا بنفسه، والمعنى عدل عن الطريق، قال الجوهري: «ونكَّبُهُ تنكيبا، أي عدل عنه واعتزله»^(١).

كما جاءت أيضا للتكثير والمبالغة في الشيء كما في قوله: [الكامل]
هل كان ضَمَخَ بالعبيرِ الرِّيحَا مُزْنٌ يَهُزُّ البرقُ فيه صفيحا^(٢)

قال ابن ابن سيده: «ضمخه بالطيب يَضْمُخُهُ ضمخا، وضمخه: لطخه»^(٣).

فكل من الثلاثي، والمضعف متعد، لكنه آثر التعبير بالمضعف للدلالة على تكثير التلطيخ بالطيب.

وقوله: [الطويل]

أنظلم أن شمنا بوارق لَمَحَا وضحن لساري الليل من جنب
بعينك أن باتت تُحَرِّقُ كورها محجلة غرا من المزن دلحا^(٤)

فالفعل (تُحَرِّقُ) ورد بتضعيف العين للدلالة على تكثير الحرق.

وقوله: [الكامل]

أما الوفودُ بِكُلِّ مُطَّلَعٍ فَقَدْ سُرِّحَتْ عُقُلُ مطيهم تسريحا^(٥)

(١) الصحاح للجوهري، مادة (نكب).

(٢) الديوان ص ٦٩ ، ضَمَخَ: لَطَخَ.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم مادة (ضمخ).

(٤) الديوان ص ٧٥ .

(٥) الديوان ص ٧٠ ، العُقُل جمع (عقال)، وهو حبل يربط به البعير في وسط ذراعه.

فتضعيف العين يدل على كثرة التسريح، أي: إخراج الإبل في الغداة إلى المرعى.

كما وردت هذه الصيغة للدلالة على التوجه، نحو قوله: [الكامل]
حَجَّتْ بِنَا حَرَمَ الْإِمَامِ نَجَائِبَ تَرْمِي إِلَيْهِ بِنَا الشُّهُوبَ الْفِيحَا^(١)

فصيغة (حجت) هنا تدل على التوجه نحو حج حرم الإمام.

كما جاءت للدلالة على النسبة، وذلك في قوله: [الكامل]
وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ يُسَقِّهَنِي الْهَوَى وَيَقُولُ بَعْضُ الْقَائِلِينَ تَصَابِي
لَكَسَرْتُ ذُمْلَجَهَا بِضِيْقِ عَنَاقِهَا وَرَشَفْتُ مِنْ فِيهَا الْبُرُودِ رُضَابًا^(٢)

فالمعنى: (ينسبني الهوى إلى السفاهة).

٣- تَفَعَّلَ.

ويرد للمعاني الآتية: مطاوعة (فَعَّلَ) نحو: (أدبت الصبي فتأدب)، والتكلف نحو: (تحكّم)، والتجنب نحو: (تأثم)، والضرورة نحو: (تأيمت)، والاتخاذ نحو: (توسّد)، والتلبس بأصله نحو: (تقمّصت)، ومواصلة العمل في مهلة نحو: (تجرّع)، وموافقة (استفعل) نحو: (تكبّر)، وموافقة المجرد نحو: (تعداه)، وموافقة (فَعَّلَ) نحو: (تولى).

وقد جاء في الديوان للدلالة على العمل المتكرر في مهلة، كما في قوله
يمدح المعز: [الكامل]

(١) الديوان ص ٧٠، الشُّهُوبُ جمع سهب: الفلاة البعيدة، الفيح: الواسعة، جمع أفيح وفيحاء.
(٢) الديوان ص ٤٩، الدمليج: حلي يلبس في المعصم، رشفتُ: مصصتُ، البرود: البارد، الرضاب: الريق

شَهِدَتْ بِمَفْخَرِكِ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى وَتَنْزَلُ الْقُرْآنَ فِيكَ مَدِيحًا^(١)
 فاستخدم الشاعر هنا صيغة (تَنْزَلُ) للدلالة على نزول القرآن على فترات،
 وليس دفعة واحدة.

ومن ذلك قوله في مدح القائد جوهر: [الطويل]
 تَحَمَّلْتُ أَعْبَاءَ الْخِلاَفَةِ كُلِّهَا وَغَيْرِكَ فِي أَيَّامِ دُنْيَاهُ يَزْوَعُ^(٢)
 ف (تحمل) هنا تدل على مواصلة حمل أعباء الخلافة، وأن ذلك أمر يتكرر
 في مهلة.

ومن ذلك: [الطويل]
 تَحَمَّلَ سَارِيهَا إِلَيْنَا تَحِيَةً فَهَيَّجَ تَذَكَارًا وَوَجَدًا مُبْرَحًا^(٣)
 ف (تَحَمَّلَ) تدل على تكرر حمل السحاب للتحية.

وقد جاء أيضا هذا الوزن للدلالة على الصيرورة، كما في قوله: [الطويل]
 وما إن خبا حتى حسبت من الدجى على الأفق زنجيا تكشف يَلْمُقُهُ^(٤)
 أي: ما إن خبا ضوء البرق حتى حسبت الدجى زنجيا صار درعه مكشوفًا.
 و(تفعل) التي تفيد المعنى السابق هي المطاوعة لـ (فَعَّلَ) الدالة على
 التكرير، ف (تَنْزَلُ) مطاوع (نَزَلَ)، و(تَحَمَّلَ) مطاوع (حَمَلَ)^(٥).

(١) الديوان ص ٧٤ .

(٢) الديوان ص ١٩٩ .

(٣) الديوان ص ٧٥ .

(٤) الديوان ص ٢٢٢ ، خَبَا: غاب ، اليلْمُقُ: الدرع، أي: ما إن غاب ضوء البرق، حتى بدا لي الليل
 وكأنه زنجي.

(٥) أنظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٠٥ .

٤ - فاعل .

تأتي هذه الصيغة للمعاني الآتية^(١): تقاسم الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، مثل: (ضارب زيد عمراً)، وموافقة (أفعل) مثل: (تابعت الصوم وأوليت)، أي: أوليت بعضه بعضاً، وأتبعته، وموافقة المجرد مثل: (جاوزت الشيء) بمعنى: جزته، والإغناء عنهما، فمثال ما أغنى عن المجرد: (قاسى)، و(بالى به)، و(بارك الله فيه)، ومثال ما أغنى عن (أفعل): (واريت الشيء) بمعنى (أخفيته)، و(راءيته) بمعنى أريته غير ما أقصده.

وقد جاءت هذه الصيغة في الديوان للدلالة على تقاسم الفاعلية والمفعولية لفظاً، وتشاركهما فيهما معنى، كما في قوله: [البسيط]

قَدْ حَاكَمْتُهُ مَلُوكُ الرُّومِ فِي لَجِبٍ وَكَانَ لِلَّهِ حُكْمٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ^(٢)

فقد وقع هنا الروم فاعلاً، وضمير الغائب العائد على المعز مفعولاً به، وهذا هو معنى تقاسمهما الفاعلية والمفعولية لفظاً، وفي نفس الوقت اشتركا فيهما في المعنى، حيث إن كلا منهما فاعلاً ومفعولاً به في المعنى.

ومن ذلك: [الطويل]

سَيَعْلَمُ مَنْ نَاوَاكَ كَيْفَ مَصِيرُهُ وَيُبْصِرُ مَنْ قَارَعْتَهُ كَيْفَ يُقْرَعُ^(٣)

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٣، ٤٥٤، وشرح الشيخ بحررقي اليميني على لامية الأفعال لابن مالك ص ٥١.

(٢) الديوان ص ٩١.

(٣) الديوان ص ١٩٩، ناواك: مسهل (ناواك)، أي: عاداك، وقارعته: ضاربتة، يُقْرَعُ: يُغْلَبُ بالمقارعة.

فقد احتل الضمير المستتر في (ناوك) العائد على (من) وظيفة الفاعلية، كما احتل الضمير (ك) في (ناوك) أيضا وظيفة المفعولية، وقد اشتركا فيهما في المعنى.

كذلك الفعل (قارعته) في الشطر الثاني، دل على تقاسم الفاعلية والمفعولية لفظا، والاشترار فيهما في المعنى.

نستنتج مما سبق أن أحد المذكورين بعد (فاعل) يكون فاعلا صريحا، والآخر مفعولا صريحا.

والفاعل هو المشارِك، والمفعول هو المشارِك، ويكون العكس ضمنا، أي يكون المشارِك هو المشارِك، والمشارِك هو المشارِك.

ويكون المفعول منصوبا لأنه مشارِك، ومن ثم يصبح الفعل اللازم بعد تحويله لـ (فاعل) متعديا، نحو: (كارمته).

فإذا كان الفعل متعديا فإن كان الأصل المأخوذ منه (فاعل) واقعا على المشارِك، لم يزد مفعول آخر، وذلك كما في (ضاربتة)، وكما في البيتين السابقين لابن هاني، حيث إن الضمير في (حاكمته)، و(ناوك)، و(قارعتة) مفعول للأصل المأخوذة منه الصيغ السابقة، فمفعول أصل الصيغة، ومفعول المشاركة واحد.

وإن كان مفعول أصل الفعل مختلفا عن المشارِك، فيتعدى إلى مفعولين، كما في نحو: (نازعت زيدا الحديث)، فمفعول أصل الفعل هو (الحديث)؛ لأنه هو المتزوع، أما (زيدا) فهو المشارِك^(١).

ومن ذلك في الديوان قول ابن هاني: [البسيط]

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٩٨ .

قوموا بنا فَلَقَدْ رِنَعْتُ خَوَاطِرُنَا وَجَادَبْتُنَا الْأَعْنَاتِ الْبِرَازِينَ^(١)

فالفعل (جذب) يتعدى لواحد، و لكن لما جيء به على وزن (فَاعَلَ) للدلالة على اشتراك أمرين، ولما كان مفعول (الجذب) غير المفعول المشارك، تعدى لمفعولين: الأول: وهو (نا) وهو المشارك، والثاني: (الأعنات) - وهو من وقع عليه الجذب.

ومنه أيضا قوله: [الطويل]

أَعَارُ عَلَيْهِ أَنْ يَجَادِبَهُ الصَّبَا فَضُولَ بُرُودٍ أَوْ ذُيُولَ غَلَائِلِ^(٢)

فالمجذوب هنا هو (فضول برود)، فانتصب مفعولا به، كما انتصب الضمير في (يجادبه) العائد على الحمار الوحشي للدلالة على مشاركته، وهو المعنى الذي يستلزمه الفعل (جَادَبَ) الذي جاء على وزن (فَاعَلَ).

وقد جاء في الديوان حذف المفعول المشارك، وذلك في قوله: [الكامل]

نَازَعْتُمْ حَقَّ الْوَصِيِّ وَدَوْنَهُ حَرَمَ وَحِجْرَ مَانِعٍ وَحِجُونَ^(٣)

فالنزع واقع على (حق الوصي)، والمشارك محذوف، والتقدير: (نازعتم - أيها القرشيون - المعزَّ حقَّ الوصي)، بدليل أنه قال بعد ذلك: [الكامل] ناضلتموه على الخلافة بالتي زُدَّتْ وفيكم خُدَّها الْمَسْتُونُ

(١) الديوان ص ٣٧٧ .

(٢) الديوان ص ٣٠٣ ، الغلائل جمع غلالة، وهو شعار يلبس تحت الثوب او تحت الدرع، والضمير في (عليه) يعود على الحمار الوحشي.

(٣) الديوان ص ٣٥٥ ، الوصي: علي بن أبي طالب ؑ .

فضمير الغائب يعود على المعز، وهو هنا مفعول للنضال، ومشارك في نفس الوقت، ومن ثم تعدى (ناضِل) لمفعول واحد، على عكس البيت السابق حيث لم يكن المعز هو المنزوع، ولكن المنزوع هو حق الوصي، ومن ثم تعدى (نازع) لمفعولين: أحدهما المشارك، والآخر: من وقع عليه أصل (نازع).

٥- تَفَاعَلَ.

وهو يكون للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى، ك (تضاربوا).

كما يأتي لإظهار ما ليس بحاصل نحو: (تغافل)، كما يأتي لمطاوعة (فَاعَلَ)، نحو: (تَبَاعَد)^(١)، كما يأتي أيضا بمعنى (فَعَلَ).

وقد وردت هذه الصيغة في الديوان بهذا المعنى الأخير، وذلك في قول ابن هانيء: [الطويل]

ولما تهادى نكبَّ اليد معرضاً وأتاق سجلاً للرياض فطفحاً^(٢)

فالفعل (تَهَادَى) هنا بمعنى، (هَدَى).

ولا يعني مجيء صيغة مزيدة بمعنى (فَعَلَ) عدم إفادة هذه الزيادة أي معنى، كلا، فإن الزيادة لا بد أن تفيد معنى، فإذا كانت بمعنى (فَعَلَ)، فإنها لا بد أن تفيد المبالغة^(٣).

كما وردت لتفيد إظهار ما ليس بحاصل، نحو قوله: [الكامل]

(١) انظر: نزهة الطرف لابن هشام ص ١١٢ .

(٢) الديوان ص ٧٥ .

(٣) انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ١ / ٨٣ ، ١٠٣ .

والله لولا أن يُسْفِهني الهوى وَيَقُولُ بَعْضُ الْقَائِلِينَ تَصَابِي
لَكَسَزْتُ دُمْلَجَهَا بِضَيْقِ عَنَايِهَا وَرَشَفْتُ مِنْ فِيهَا الْبُرُودَ رُضَابًا^(١)

فمعنى (تصابي): أظهر الصبي ، وهو ليس فيه.

٦- افْتَعَلَ.

وتجيء لمطاوعة (أَفْعَلَ) ، نحو: (أنصفته فانتصف)، ومطاوعة (فَعَلَ)،
نحو: (غممته فاغمم)، وللاتخاذ نحو: (اشتويت اللحم)، أي: اتخذته
شواء، وينبغي ألا يكون أصل (افتعل) حيثذ مصدرًا.

كما يجيء لموافقة (تَفَاعَلَ) نحو: (اجتوروا) بمعنى (تجاوروا)، كما يجيء
لموافقة (تَفَعَّلَ)، نحو (ابتسم) فهي بمعنى (تبسم)، كما يجيء أيضا
لموافقة (استفعل)، مثل: (ارتاح واستراح)، وموافقة المجرد مثل: (اقتدر)،
فإنه موافق لـ (قَدَرَ)، و(استمع وسمع).

كما يجيء للتسبب، نحو: (اعتمل)، وعبرسيويوه عن هذا المعنى
بالتصرف^(٢) ، ووضحه الرضي، فقال: «أي: الاجتهاد والاضطراب في
تحصيل أصل الفعل، فمعنى (كَسَبَ): أصاب، ومعنى (اكتسب): اجتهد
في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلهذا قال الله تعالى: «لها ما
كسبت» - أي: اجتهدت في الخير - أولا، فإنه لا يضيع، «وعليها ما
اكتسبت»، أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من
المعاصي، وغير سيويوه لا يفرق بين (كسب)، و(اكتسب)^(٣).

(١) الديوان ص ٤٩ ، الدملج: حلي يلبس في المعصم، رشفت: مصصت، البرود: البارد، الرضاب:
الريق.

(٢) انظر: الكتاب ٤ / ٧٤ .

(٣) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ١ / ١١٠ .

وقد جاء هذا الوزن في الديوان لمطاوعة (أفعل)، وذلك في قول ابن هانئ يمدح القائد جوهرًا: [الطويل]

كثيْرُ وجوهِ الحَزْمِ أَرْدَى بهِ العِدَى وأنْحَى بهِ لَيْثَ العَرِينَةِ فانتحى^(١)

ومعنى المطاوعة: «أن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل.

فأما ما يُطَاوَعُ بأن يَفْعَلَ هو فعلا بنفسه، فنحو قولك: (أطلقته فانطلق)، و(صرفته فانصرف).

فأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو: (قطعت الحبل فانقطع)^(٢).

و(فَعَلَ) يأتي مطاوعه على (انفعل)، أو (افتعل)، بشرط أن يكون (فَعَلَ) دالا على معالجة وتأثير، نحو: (كشفته فانكشف)، (كسرتة فانكسر)، (غممته فاغتم)^(٣).

وتغني صيغة (افتعل) عن (انفعل) في مطاوع (فَعَلَ) الذي فاؤه لام، أو راء أو واو، أو نون، أو ميم^(٤).

ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانئ: [البسيط]

ما أَجْزَلَ اللهُ دُخْرِي قَبْلَ رُؤْيِيهِ وَلَا انْتَفَعْتُ بِإِيْمَانٍ وَتَوْحِيدٍ^(١)

(١) الديوان ص ٧٧، أي أن القائد جوهر كثير وجوه الحزم، وهذا الحزم أردى جوهر به الأعداء، وصرف به ليث العرينة فانصرف.

(٢) المنصف لابن جني ١ / ٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٥٦، ٤٥٧.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ١٠٨.

ف (انتفع) هنا على وزن (افتعل)، وهو مطاوع (نَفَعَ)، ومجيئه على (افتعل) أغنى عن مجيئه على وزن (انفعل)؛ لأن فاء الفعل (نفع) نون.

كما جاء بمعنى الاتخاذ، نحو قوله: [الطويل]

وَلَمْ يَكْتَحِلْ غُمْضًا فَبَاتَ كَأَنَّمَا يَرُوعُ إِلَى إِلْفٍ مِنَ الْمُرْنِ يَعْشَقُهُ^(١)

أي: لم يتخذ الغمض كحلا، والمراد بهذا التعبير: لم ينم، ولم يطبق جفنيه.

كما جاء موافقا للمجرد نحو: [الطويل]

وَأَوْزَى بِزَنْدِ الْأَرْقَمِ الصِّبْلِ جَعْفَرُ وَلَمْ يُغَيِّهِ فَتَقَّ مِنَ الْأَرْضِ يَزْتَقُّهُ
إِلَى ذَاكَ رَأْيِ الْهَبْرَزِيِّ إِذَا ارْتَأَى وَصِدْقُ ظُنُونِ الْأَلْمَعِيِّ وَمَصْدَقُهُ^(٢)

ف (ارتأى) هنا موافقة ل (رأى)، ولكن الزيادة تدل على المبالغة، في النظر والتدبر، وهذا مناسب لمقام مدح الشاعر لجعفر بن علي.

٧- انفعل.

المطرّد فيه أن يكون مطاوعا ل (فَعَلَ)، بشرط أن يكون دالا على معالجة وتأثير - كما ذكرت آنفا.

ويقل مجيئه مطاوعا ل (أَفْعَلَ).

(١) الديوان ص ٩١، الضمير في (رؤيته) يعود على المعز.

(٢) الديوان ص ٢٢٢.

(٣) الديوان ص ٢٢٥، الهبرزي: البطل، الألمعي: الذكي المتوقد الدهن، المصدق: الصدق.

كما قد يجيء مشاركا للمجرد، مثل: (انطفأ - طفأ)، وقد يغني عنه، مثل: (انطلق) بمعنى: ذهب، وقد يغني عن (أفعل)، مثل: (انحجز) - إذا أتى الحجاز^(١).

وقد جاء في الديوان مطاوعا لـ (فَعَلَ) وذلك في قوله مخاطبا جعفر بن علي: [المتقارب]

فَلَمْ تَغْمِدِ السَّيْفَ حَتَّى ائْتَنَى وَلَمْ تَضْرِبِ الرُّمْحَ حَتَّى ائْحَنَى^(٢)

فـ (ائتنى) مطاوع (ئنى)، و(انحنى) مطاوع (حنى)، يقال: (حنى الشيء) إذا عطفه.

٨ - استفعل.

وهذا الوزن يأتي للطلب نحو: (استعان واستغفر)، والتحول نحو: (استحجر الحجر)، والاتخاذ نحو: (استعبد عبدا)، وإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: (استعظمه)، أي وجده عظيما، ومطاوعة (أَفْعَلَ) نحو (أكانه فاستكان)، وموافقة (أَفْعَلَ) نحو: (استحصد الزرع وأحصد)، وموافقة (تَفَعَّلَ) نحو: (استكبر وتكبر)، وموافقة المجرد نحو: (استغنى وغنى)، والإغناء عن المجرد نحو: (استأثر واستحيا واستنكف)، والإغناء عن (فَعَّلَ) نحو: (استرجع) - إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، فلم يجيء على (فَعَّلَ) كما جاء (أَمَّن) - إذا قال: آمين، و(سَبَّح) - إذا قال: سبحان الله^(٣).

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٥٧ - ٤٥٩.

(٢) الديوان ص ٣١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٧، ٤٥٨.

وقد ورد في الديوان للدلالة على الطلب، كما في قول ابن هاني: [الكامل]

فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا تَزَالُ تَحِيَّةٌ كَرَمٌ يَخْبُ بِهَا رَسُولٌ مُجْتَبَى
هِيَ أَيْقَظَتْ بِالِي وَقَدْ رَقَدَ الْوَرَى وَاسْتَنْهَضَتْ سُكْرِي وَقَدْ عَقِدَ

فالمعنى: طلبت نهوض شكري، والطلب هنا مجازي؛ لأن فاعل (استنهض) - وهو ضمير غائب يعود على التحية في البيت الذي قبله - لا يطلب في الحقيقة شيئاً.

كما ورد للإغناء عن المجرد كما في (استأثر) في قول ابن هاني يمدح أبا الفرج الشيباني: [البسيط]

وَاسْتَأْثَرْتُ عَزِيَّاتِ الْخِيَامِ بِهِ وَلَمْ يُؤَكِّلْ إِلَى أَيِّدِي السَّرَارِي^(٣)

كما ورد بمعنى (تَفَعَّلَ)، وذلك في قول ابن هاني يمدح المعز: [الكامل]
مَا تَسْتَبِينُ الْأَرْضُ أَنْكَ بَارِزٌ إِلَّا إِذَا رَأَتْ الْجِبَالَ تَزْلُزَلُ^(٣)
ف (تَسْتَبِينُ) بمعنى (تَسْبِينُ).

كما ورد بمعنى (أَفْعَلَ)، وذلك في قوله: [الكامل]
لَنْ يَسْتَفِيقَ الرُّومُ مِنْ سَكْرَاتِهِمْ إِنَّ الَّذِي شَرِبُوا رَحِيقٌ سَلْسَلُ^(٤)

(١) الديوان ص ٤٦ ، يَخْبُ: يسرع، مجتبي: مختار، الخبى جمع حبة، وَعَقْدُ الحبي: هو أن يجمع الرجل بين ظهره وساقه بعمامة ونحوها؛ ليستند في عوده، ويقصد بالتحية هنا: التحية التي تاتيه من جعفر بن علي.

(٢) الديوان ص ٣٨١ ، الضمير في (به) يعود على أبي الفرج الشيباني.

(٣) الديوان ص ٢٨٦ ، ضمير الخطاب في (أنك) للمعز.

(٤) الديوان ص ٢٨٧ .

ف (يَسْتَفِيقُ) بمعنى (يُفِيقُ) ماضي (أفاق).

كما ورد لإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، كما في قوله: [الكامل]
فإذا سَعَيْتُ إِلَى الْعُلَى لَمْ أَتِيذْ وَإِذَا اشْتَرَيْتُ الْحَمْدَ لَمْ أَسْتَرِخِصْ^(١)

أي: حين اشتريت الحمد لم أجده رخيصاً، و(إذا) هنا ظرفية خرجت عن إفادتها الاستقبال، وأفادت المضي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أتَوْكَ لَتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أُجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾^(٢).

٩- أفعَلٌ، وأفعَلٌ.

وهما للألوان^(٣)، وهذا هو الكثير^(٤)، نحو: (أحمرٌ)، و(أحمرًا).

والفرق بين الصيغتين أن (أفعَلٌ) يكون للون ثابت، أما (أفعَالٌ) فيكون للون غير ثابت^(٥)، يقول ابن مالك: «الأكثر أن يقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف، ولزومه إذا لم يجأ بها، وقد يكون الأمر بالعكس، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قول الله - تعالى - في وصف الجنتين: (مداهمتان)، ومن قصد العروض مع عدم الألف قولك: (اضفرُّ وجهه وَجَلًّا)، و(أحمرٌ خَجَلًا)، ومنه قوله تعالى في قراءة ابن عامر^(٦): ﴿تَرَوْرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾^(٧) (٨).

(١) الديوان ص ١٨٠ .

(٢) التوبة: ٩٢ .

(٣) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف ص ١١٣ .

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٠ .

(٥) انظر: شرح الشيخ بحرق اليميني على لامية الأفعال، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي عليه ص ٥٥ .

(٦) وقراءة الجمهور: (تَرَاوْرُ)، انظر: حجة القراءات ص ٤١٣ .

(٧) الكهف: ١٧ .

(٨) شرح التسهيل ٣ / ٤٦٠ .

وقد ورد في الديوان دلالة (أفعل) على لون غير ثابت، على الرغم من عدم اشتغالها على الألف، وذلك في (اخضرت) من قول ابن هاني:
[الكامل]

وَتَلَقَّتِ الرُّكْبَانَ سَمِعِي بِالذِّي سَمِعَ الزَّمَانَ أَقْلَهُ فَتَعَجَّبَا
وَدَنَّتْ إِلَيْهِ الشَّمْسُ حَتَّى زُوْحِمَتْ وَأَخْضَرَ مِنْهُ الْأَفْقُ حَتَّى أَغْشَبَا^(١)

فاخضرار الأفق ليس ثابتا، وإنما هو عارض بسبب ما سمعه الشاعر من الركبان عن الممدوح، وهو ما تعجب الزمان بسماع أمله^(٢).

ويمكن ان يكون الشاعر عبر بتلك الصيغة للدلالة على أن ذلك اللون قد ثبت للأفق مبالغة في وصف أثر ما جاء به الركبان عن الممدوح على الأفق.

ومن ذلك أيضا قوله في وصف جعفر بن علي في الحرب: [من الكامل]
خَالِسْتُهُ نَظْرًا وَكَانَ مُوَرِّدًا فَاحْمَرَّتْ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَلَهَّبَا^(٣)

فلاحمرار ليس لونا ثابتا للممدوح، وإنما هو عارض.

وقد يأتي (أفعل) للدلالة على عيب نحو: (اعرج واعراج)، وقد يأتي لغير لون أو عيب، نحو (ازور) الورد في الآية السابقة في نص ابن مالك، ويوجد حينئذ نفس الفرق السابق بين الصيغتين^(٤).

(١) الديوان ص ٤٦ .

(٢) انظر: تبين المعاني في شرح ديوان ابن هاني ص ٨٦ .

(٣) الديوان ص ٤٥ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٦٠ .

ب- أوزان مزيد الرباعي^(١).

١- تَفَعَّلَ.

مثل: تدحرج، ويكون مطاوعا لـ (فَعَّلَ)، نحو: (تَسَلَّسَلَ) في قول ابن هانئ: [الطويل]

بمِثَاءٍ تُرْوِي الْمَسِكَ بِالْخَمْرِ كُلَّمَا تَسَلَّسَلَ فِيهَا جَدُولٌ يَتَنَضَّخُ^(٢)

٢- افْعَلَّلَ.

مثل: (احرنجم)، وهو من الرباعي مثل (انفعل) من الثلاثي.

٣- افْعَلَّلَ.

نحو: (اقشعر)، (اطمأن)، ومنه (اطلختم) الواردة في قول ابن هانئ: [الطويل]

فَلَمَّا اَطْلَخْتُمُ الْأَمْرَ أَخْفَتَ زَأْرُهُ فَمَجَمَجَ تَعْرِيطًا وَقَدْ كَانَ صَرَّحًا^(٣)

ومنه (اكفهر) في قوله: [الطويل]

وَلَمَّا اكْفَهَرَ الْأَمْرُ أَعْجَلْتُ أَمْرَهَا فَأَلَقْتُ وَوَلِيدَ الْكُفْرِ وَهِيَ لَهُ مَهْدٌ^(٤)

(١) انظر: شرح الشافية ١/ ١١٣ .

(٢) الديوان ص ٨٣ ، الميثاء: الأرض السهلة الطيبة، يتنضخ: يشتد فورانه، يقول: إن جيش المعز في أرض سهلة طيبة تروي المسك بالخمير.

(٣) الديوان ص ٧٨ ، اطلختم: أظلم، أخفت: خفض، وأخفى، مجمج في حديثه: لم يبينه، التعريض ضد التصريح.

(٤) الديوان ص ١٠٧ ، المعنى: لما أظلم الأمر أعجلت قلعة كتامة التي أخذها جعفر بن علي أمرها، فألقت وليد الكفر - أي صاحبها .

المبحث الثالث صوغ المضارع

يصاغ الفعل المضارع من الرباعي بضم أوله، وكسر ما قبل الآخر، أما الثلاثي والخماسي والسداسي فيكون بفتح أوله.

أما الحرف قبل الأخير، ففي الثلاثي يكون على النحو الذي ذكرته آنفا عند الحديث عن أوزان الفعل المجرد الثلاثي.

أما الخماسي والسداسي فيكون بكسر ما قبل الآخر ما لم يكن ماضيه مبدوءاً بالتاء، فإن بدىء بها الماضي كان مضارعه مفتوحاً ما قبل آخره.

ومما جاء في الديوان من الأفعال المضارعة المصوغة من الثلاثي والرباعي والخماسي الأفعال الواردة في قوله في رثاء والده جعفر بن علي: [أخذ الكامل]

وَلَيْنَ سَرَى الْفَلَكُ الْمُدَارُ بِهَا فَلَسَوْفَ يُسَلِّمُهَا وَيَنْفَطِرُ
وَلَقَدْ نَزَلَتْ بَيْتَةً عَلِمَتْ مَا قَدْ حَوَّنَهُ فَهِيَ تَفْتَخِرُ
تَغْدُو عَلَيْهَا الشَّمْسُ بَازِغَةً فَتَحِجُّ نَاسِكَةً وَتَعْتَمِرُ
وَتَكَادُ تَنْهَلُ عَنْ مَطَالِعِهَا مِمَّا تُرَاوِحُهَا وَتَبْتَكِرُ^(١)

فكل من (يُسَلِّمُ)، و(تُرَاوِحُ) مضارع لفعل ماض رباعي، وهو (أَسَلَّمَ)، و(رَاوَحَ)، وهو ثلاثي مزيد بحرف، ومن ثم جاء مضارعه بضم الأول، وكسر ما قبل الآخر.

(١) الديوان ص ١٦٨ ، ينفطر: ينشق، البَيْتَةُ: القبر.

وكل من (تَعْدُو)، و(تَحِجُّ)، و(تَذْهَلُ) مضارع لفعل ماضٍ ثلاثي، وهو (غَدَا)، و(حَجَّ)، و(ذَهَلَ)، لذا جاء مضارعه مفتوح الأول، وضمت عين الأول؛ لأن لامه واو، وفتحت عين الثالث؛ لأنها حرف حلق، غير دال على المفاخرة، ولم يشتهر بكسر أو بضم.

أما عين (حَجَّ) فقد كسرت في المضارع شذوذاً، والقياس ضمها؛ لأن الفعل (حَجَّ) ثلاثي مضاعف متعدي.

وكل من (ينفطر)، و(يفتخر)، و(تعتمر)، و(تبتكر) مضارع لفعل ماضٍ خماسي غير مبدوء بتاء، وهو (انفطر)، و(افتخر)، و(اعتمر)، و(ابتكر)، ومن ثم فتح اوله، وكسر ما قبل آخره.

المبحث الرابع توكيد الفعل المضارع بإحدى النونين-

نون التوكيد هي حرف مبني لا محل له من الإعراب، يدخل على فعل الأمر، والفعل المضارع لتوكيدهما، وهي نوعان: خفيفة مبنية على السكون، وثقيلة مبنية على الفتح، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لئن لم يفعل ما أمره لبيسجننَّ وليكوننَّ من الصاغرين﴾^(١).

«ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط؛ لأنه مستقبل دائماً وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو: (قومن)، والأمر باللام نحو: (ليقومن زيد)- بكسر اللام، والدعاء نحو:

فأنزلنَّ سكينه علينا^(٢)

ولا يؤكد بهما الماضي لفظاً ومعنى مطلقاً؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي الماضي»^(٣).

وتوكيد فعل الأمر بنوني التوكيد مطلقاً جائز، أما الفعل المضارع غير المقرون بلام الأمر فله خمس حالات: «إحداها: أن يكون توكيده بهما واجباً وذلك إذا كان: مُبْتَدَأً مُسْتَقْبَلًا جَوَابًا لِقَسَمٍ غير مفصول من لأمه

(١) يوسف: ٣٢ .

(٢) جزء من حديث لرسول الله ﷺ قاله يوم الأحزاب، وهو: ((لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا فَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتْ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقِينَا إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَعَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْتَانَا))، انظر: صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب: الطيب للجمعة، حديث رقم (٢٨٣٧).

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٠٣ .

بفاصل نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّ أَضْنَامَكُمْ﴾^(١)، ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ﴾^(٢)؛ إذ التقدير: لا تفتو، أو كان حالًا كقراءة ابن كثير^(٣): ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٤)، وقول الشاعر:

[المتقارب]

يَمِينًا لِأُبْغِضُ كُلَّ أَمْرِيءٍ^(٥)

أو كان مفصلاً من اللام مثل: ﴿وَلَمِنَ مُتَّمٍ أَوْ قَبْلَتَّمِ لِأَلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٦)، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٧).

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً لأن المؤكدة بما نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٨)، ﴿فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ﴾^(٩)، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾^(١٠).

ومن تزك توكيده قوله: [البسيط]

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ^(١١)

(١) الأنبياء: ٥٧ .

(٢) يوسف: ٨٥ .

(٣) وقراءة الجمهور: (لا أقسم)، انظر: حجة القراءات ص ٧٣٥ .

(٤) القيامة: ١ .

(٥) صدر بيت، وعجزه: يُزْخِرْفُ قولاً ولا يفعل، ولا تعرف نسبته، انظر: شرح الشواهد للعيني ٣/ ٢١٥، وأوضح المسالك ٤/ ٩٥ .

(٦) آل عمران: ١٥٨ .

(٧) الضحى: ٥ .

(٨) الأنفال: ٥٨ .

(٩) الزخرف: ٤١ .

(١٠) إبراهيم: ٤٢ .

(١١) صدر بيت، وعجزه: فَمَا التَّخْلِي عَنِ الْجَلَانِ مِنْ شَيْبِي، ولا تعرف نسبته، انظر: شرح الشواهد للعيني ٣/ ٢١٦، وأوضح المسالك ٤/ ٩٧ .

وهو قليلٌ وقيل : يختص بالضرورة.

الثالثة : أن يكون كثيرًا وذلك إذا وقع بعد أداة طلبٍ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾^(١)، وقول الشاعر : [البسيط]

هَلَا تَمْتَنُ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفةٍ^(٢)

وقول الآخر : [الطويل]

فَأَيْتَكَ يَوْمَ أَلْمَتْنِي تَرِيْتِي^(٣)

وقوله : [الكامل]

أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحْنُ قِيْلًا^(٤)

الرابعة : أن يكون قليلا، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسبَقْ بِإِنْ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(٥) وكقولهم : [الطويل]

وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتُنَّ شَكِيرُهَا^(٦) ، وقال : [الطويل]

(١) مريم: ٢٦ .

(٢) صدر بيت ، وعجزه: كما عهدتُك في أيام ذي سَلَمٍ، ولا يعرب قائله، انظر: شرح الأشموني، وبأسفله شرح الشواهد للعيني ٢١٣/٣ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩٩/٤ .

(٣) صدر بيت، وعجزه: لكي تعلمي أنني امرؤٌ بكِ هائمٌ، ولا يعرف نسبه، انظر: شرح الشواهد للعيني ٢١٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٠٠/٤ .

(٤) ذكر سيويه أنه لـ (مقنَع) ، ولا تعرف تتمته، انظر: الكتاب ٥١٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣/٢١٤ .

(٥) الأنفال: ٢٥ .

(٦) يقول العيني: كل من ذكر هذا من الشراح قال: وقولهم، أي: وقول ضاربي الأمثال: (ومن عضة)، وليس كذلك، فإنه بيت شعر، والدليل على ذلك قول الجوهري: ((الشكير: ما ينبت حول

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ^(١)

الخامسة : أن يكون أَقْلٌ وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير (إِثْمًا) كقوله :
[السريع]

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمًا^(٢)

وكقوله : [الكامل]

مَنْ تَتَّقُنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِإِبٍ^(٣) (٤).

وقد جاء في الديوان تأكيد المضارع بالنون الثقيلة ، وكان واجبا في مواضع ، وجائزا مع الكثرة في مواضع أخرى.

أما الواجب ففي قول ابن هانيء : [الكامل]

فَلْتَأْخُذَنَّ مِنَ الزَّمَانِ حَمَامَةً وَلْتَذْفَعَنَّ إِلَى الزَّمَانِ غُرَابًا^(٥)

الشجر من أصلها، قال الشاعر: (ومن عضة... إلخ)، وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا يُنَزَع منه ما يشبهه))، وهذا عجز بيت، وصدوره: إذا مات منهم مِيتٌ سَرَقَ ابنه، انظر: شرح الشواهد للعيني ٣/ ٢١٧ ، وقد وقع صدرا لبيت آخر، عجزه: قديما وَيَقْتَطُ الزَّيْنَادُ مِنَ الزَّيْنِدِ، انظر: خزانة الأدب ٤/ ٢٣

(١) صدر بيت، وعجزه: إذا ساقَ مما كنتَ تجمعُ مَعْنَمًا، وهو لحاتم الطائي، والضمير في (به) يعود على المال المذكور قبل هذا البيت، انظر: ديوانه ص ٤٤.

(٢) صدر بيت، وعجزه: شيخًا على كرسِيه مُعْتَمًا، وهو لأبي حيان الفقعسي كما ذكر العيني في شواهد ٣/ ٢١٨ ، ونسب لابن جبابه اللص، وعبد بني عيس، والعجاج، ومساور العبسي، انظر: الكتاب ٣/ ٥١٦ ، والضمير في (يحسبه) يعود على الحبل الذي يصفه.

(٣) صدر بيت لبنت مرة بن عاهان، وعجزه: أبداً وقتل بني قُتَيْبَةَ شافي ، انظر: الكتاب ٣/ ٥١٦ ، وشرح شواهد العيني ٣/ ٢٢٠ ، والرواية فيهما: (يَتَّقُنْ).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٩٦ ، وما بعدها .

(٥) الديوان ص ٥٠ ، كنى بالحمامة عن الشعر الأبيض، وكنى بالغراب عن الشعر الأسود، أي أن الدهر يأخذ من الإنسان الشعر الأسود، ويعطيه الشعر الأبيض.

وقوله: [البسيط]

لَأَعْرَقَنَّ زَمَانًا رَابَ حَادِثُهُ إِذَا اسْتَمَرَّ فَأَلْقَى بِالْمَقَالِيدِ^(١)

فاللام في (لتأخذن)، و(لأعرقن) واقعة في جواب قسم محذوف، ولم يفصل بينها وبين الفعل المضارع المثبت الدال على المستقبل فاصل، لذا أكد الفعل بالنون وجوبا.

وتجدر الإشارة إلى أن وجوب تأكيد الفعل بالنون هنا بالشروط المذكورة هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم أجازوا حذف النون اكتفاء باللام^(٢).

وأما تأكيد الفعل المضارع بنون التوكيد جوازا ففي قول ابن هانيء: [أأخذ الكامل]

هَلْ يَنْفَعَنِّي عِرْزُ ذِي يَمَنِ وَحُجُولُهُ وَالْيَمْنُ وَالْعُرْزُ^(٣)

وقوله: [الكامل]

هَلْ يَنْهَيْتَنِي إِنْ حَرَضْتُ عَلَيْكُمْ فَأَتَى عَلَى الْمَقْدَارِ مَنْ لَمْ يَخْرُصِ^(٤)

وقوله: [الكامل]

لَا يُبْعِدُنَّ اللَّهَ إِلَّا مَغْشَرًا أَضْحَوْا عَلَى الْأَصْنَامِ عَكْفًا^(٥)

(١) الديوان ص ٩٠ .

(٢) انظر: الجنى الداني ص ١٤٢ ، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٩٦ / ٤ .

(٣) الديوان ص ١٦٦ ، الحجول جمع حَجَل، وهو البياض في قوائم الفرس، الغرر جمع غرة، وهي البياض في جبهة الفرس، وربما أراد بحجوله وغرر أيماء المحجلة: المشهورة.

(٤) الديوان ص ١٨٣ ، أتى على المقدار: أنفذ ما قدر له.

(٥) الديوان ص ٢٠٤ .

وقوله: [الطويل]

لا يُعِدِّمَنَّ اللهُ عَبْدَكَ نَضْرَهُ فما زال منصورَ اليدين مُظْفَرًا^(١)

وقوله: [الرجز]

لا تَجْزِيَنَّ البِرَّ بالعُقُوقِ واغْنِ عَنِ العَدِوِّ بالصدِيقِ^(٢)

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

لا تَسألَنَّ عَنِ الزَّمانِ فَإِنَّهُ في راحتيكَ يَدورُ كيف تَشاءُ^(٣)

فالفعل المضارع في هذه الأبيات وقع بعد أداة تفيد الطلب، وهو يتمثل في الاستفهام كما البيت الأول والدعاء كما في البيت الثالث والرابع، والنهي كما في البيت الخامس والسادس، ومن ثم أكد الفعل بالنون جوازا، وهو كثير في مثل هذه الحالة.

ويمكن من خلال ما سبق القول بأن فائدة نون التوكيد في الأبيات السابقة تتمثل في الآتي:

١- تخليص الفعل المضارع للاستقبال، فبدلا من كونه يحتمل الحال والاستقبال، أصبح لا يحتمل إلا دلالة زمنية واحدة هي الاستقبال؛ لأن نون التوكيد تختص بالمستقبل فقط.

٢- تأكيد الفعل المضارع، حيث تكون نون التوكيد «برغم اختصارها البالغ بمنزلة القسم، وبمنزلة قول المتكلم: إني أؤكد كلامي، وأتشدد في

(١) الديوان ص ١٤٤، يخاطب الشاعر هنا المعز، فيقول: لا يعدمن الله عبدك - أي القائد جوهر - نصره.

(٢) الديوان ص ٢٣٩.

(٣) الديوان ص ١٨.

أن تنفذ مضمونه في المستقبل، وأحرص على أن تصدقه، أو بمنزلة تكرار ذلك الكلام، وإعادته لتحقيق الغرض السالف»^(١)، وقد ذهب الخليل إلى أنك «إذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً»^(٢).

(١) النحو الوافي ٤ / ١٦٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٩ .

المبحث الخامس

حذف إحدى التائين من المضارع.

« إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو "تبين العبر" وأصله تبين الأولى تاء المضارع والثانية تاء تفاعل، وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثليين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التائين»^(١).

وتعذر الإدغام في المضارع إنما يكون في الابتداء، فيلجأ حينئذ إلى التخفيف بحذف إحدى التائين .

أما إن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين، نحو قراءة البزي عن ابن كثير^(٢): ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا ﴾^(٣)، ﴿ وَلَا تَبْرُجْنَ ﴾^(٤) - لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل^(٥)، كما يجوز أيضا حذف إحدى التائين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ نَارًا تَلْظَى ﴾^(٦)، و﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ ﴾^(٧).

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١١٣ / ٦ .

(٢) هذه القراءة بتشديد التاء، ومد الألف قبلها، وذلك بإدغام التاء الأولى في الثانية، لأن الأصل:

(ولا تيمموا)، (ولا تبرجن)، وقراءة الجمهور: (ولا تيمموا)، و(ولا تبرجن) -

بحذف إحدى التائين، انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٦٤ .

(٣) البقرة: ٢٦٧ .

(٤) الأحزاب: ٣٣ .

(٥) انظر: السابق ١١٢ / ٦ .

(٦) الليل: ١٤ .

(٧) آل عمران: ١٤٣ .

وقد اختلفوا في التاء المحذوفة، هل هي الأولى أو الثانية، فمذهب سيويه والبصريين^(١) أن المحذوف التاء الثانية؛ لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة، وقد رجحه ابن هشام^(٢)، ومذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين^(٣).

وهذا الحذف كثير جدا^(٤)، كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تذكرون﴾^(٥)، ﴿لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾^(٦)، ﴿تنزل الملائكة﴾^(٧).

وقد ورد في الديوان حذفها كثيرا، تخفيفا، كما في قوله: [الكامل]
 لله إحدى الدُّوحِ فاردةٌ ولا لله مَحْيِيَّةٌ ولا جَزَعَاءُ
 بانث تَنْثَى لا الرِّياحُ تَهْزُها دوني ولا أنفاسي الصُّعْداءُ
 فكأنما كانت تَذَكُرُ بينكم فتميدُ في أعطافها البرحاء^(٨)

فالأصل: تنثنى، وتذكر، ولكنه حذف إحدى التائين تخفيفا.

وكما في قوله: [أحد الكامل]
 فِقْفُوا تَضْرُخْ ثَمَّ أَنْفُسُنَا لا الصافناتُ الجُرْدُ والعَكَرُ^(٩)

(١) انظر: شرح الأشموني ٤ / ٣٥١ .

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٤١٠ .

(٣) انظر: شرح الأشموني ٤ / ٣٥١ .

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦ / ١١٣ .

(٥) الأنعام: ١٥٢ .

(٦) هود: ١٠٥ .

(٧) القدر: ٤ .

(٨) الديوان ص ١٠، الدوح: الشجر العظيم، محنية: منحرج الوادي، الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا، الصعداء: التنفس الطويل، البرحاء: المشقة، والبيئ: الوصل.

(٩) الديوان ص ١٦٨، ثَمَّ: هناك عند قبر والدة جعفر بن علي، العَكَرُ: الواحدة عكرة، وهي القطعة من الإبل.

فالأصل: (تَنْصَرِّجُ)، وكما في قوله يمدح المعز: [الكامل]
 ما تستبين الأرض أنك بارزٌ إلا إذا رأت الجبال تزلزل^(١)

فالأصل: (تتنزل)، وكما في قوله: [الكامل]
 هل زلت الأقدام بعد ثبوتها أم زاغت الأبصار وهي تأمل^(٢)

فالأصل: وهي تتأمل، وكما في قوله في مدح القائد جوهر: [الطويل]
 فلاح لها من وجهه البدر طالبا وفي خده الشغرى العبور تطلع^(٣)

فالأصل: (تتطلع).

تعقيب

يتضح مما سبق أن ابن هانيء كان يوظف الأبنية الصرفية المختلفة للفعل في أداء ما يريد من معان؛ وكان يضع كل بنية في الموضع الذي يناسبها، بحيث يمكن لمحلل النص من خلال سياق البيت أن يحدد معنى ما تحمله البنية الصرفية للفعل التي قد تحمل أكثر من معنى، كما رأينا ذلك في أوزان الفعل المزيد، كما اتضح أهمية تحديد الباب الصرفي للفعل في تحديد معناه، كما رأينا في الفعل (تَفْخُرُ) من قول ابن هانيء: (والأرض كادت تَفْخُرُ السبع العلى)، حيث بينا أن الفعل من باب (فَخَرَ - يَفْخُرُ) الذي معناه المفاخرة.

(١) الديوان ص ٢٨٦ .

(٢) الديوان ص ٢٨٨ .

(٣) الديوان ص ١٩٦ ، الضمير في (لها) يعود على الخيل، أي: لاح للخيل وجه القائد جوهر كأنه البدر، كما لاح خده كأنه كوكب.

كما اتضح أيضا أن ابن هانيء يستخدم أحيانا ما خالف القياس، كاستعماله مضارع الفعل الثلاثي المضاعف اللازم (سَحَّ) في قوله: (كِرْمٌ يَسُحُّ عَلَى الْغَمَامِ) - بضم العين، وقد ورد في المعاجم هكذا بالضم، وبالكسر أيضا على القياس، كما ورد أيضا متعديا ومضارعه بالضم على القياس، لكن ابن هانيء استعمله لازما وبضم عين مضارعه، لأنه أرد معنى: يسيل، وهو يختلف عن معنى (سَحَّ) اللازم الذي مضارعه على القياس، ويختلف أيضا عن معنى (سَحَّ) المتعدي الذي مضارعه على القياس أيضا، فهو يختار البناء الذي يؤدي المعنى الذي يريده، ويتلاءم مع السياق.